

رئيس أركان الأمن المركزي:

جنودنا لم يكن لديهم في 18 مارس سوى العصي



كشف العميد يحيى محمد عبدالله صالح- رئيس أركان الأمن المركزي- عن أسرار جريمة يوم ١٨ مارس ٢٠١١م، والجهات المتورطة بسفك دماء المعتصمين، مطالباً الجهات القضائية بالجنّة، مؤكداً اتصاله بالناخب العام يومها للتحقيق وكشف الجنّة في نفس الوقت الذي كشف العديد من الحقائق المتصلة بتنظيم القاعدة واستغلالها الازمة والشباب لترميم مخططات تأمرية..

«الميثاق» تعيد نشر أهم ما جاء في الحوار الذي أجرته قناة «العقيق» الفضائية:

مرتكبو الجريمة اعتقلهم الإصلاح وسلمهم للفرقة



بالكشف عن الجنّة الحقيقيين وتقديمهم للعدالة ليعرف الشباب وشعبنا من الذين ارتكبوا هذه الجريمة لأنها استغلت أسوأ استغلال من قبل الاحزاب السياسية والانقلابيين.

وقال رئيس أركان الأمن المركزي: في الحقيقة الشباب ابرياء والاذكياء منهم خرج من الساحة بعدما راوا تواجد هذه العناصر الاجرامية في الساحة سواء اكانت قبلية أم حزبية.. فبقي البسطاء الذين يستطيعون استغلالهم والسيطرة عليهم واصبح تواجههم هناك كمنة، والاسف الشديد يتم استغلالهم استغلالا بشعا من قبل العناصر الحزبية والقبلية وتتمنى ان يعوا ان ما يقومون به هو يخدم مخططات خارجية وداخلية لتخريب البلد واضعافه لجعله سهل التحكم به من الخارج، ونأمل ان يعوا انه بعد عام كامل خطورة استغلالهم من قبل هذه الجهات.

وكثير من الناس عادوا الى صوابهم ولم يبق الا القليل ممن لم يعوا خطورة ما يقومون به.

وحول القاعدة وخطورتها أكد العميد يحيى صالح: القاعدة كمنظمة اراهبية عالمية تستقطب عدداً من الراهبيين من كل انحاء العالم ومن جنسيات مختلفة افكارها التخريبية والتدميرية جعلت كل قوى العالم تتحالف ضدها لأنها لا تمتلك هدفاً سامياً، هدفها القتل والقتل والقتل.. لان هذه هي الايديولوجية التي - للاسف الشديد- تبنتها، وهذه الايديولوجية خاطئة لتنفيذ مخططاتهم

والمعتصمين.. ككثير من الشباب والشباب المعتصمين.. كثير من الشباب المنضمين للساحات انا اعرفهم والذين لهم رؤية في الدولة وخاصة المطالب..

للاسف الشديد تم استغلال الشباب من قبل الاحزاب السياسية واحضار عدد من الجامعيين القبلية المسلحة الملتزمة قلياً وحزبياً لعدد من الاحزاب والشخصيات الاجتماعية والتي تعتبرها هي من استقلت وجود الشباب في الساحة لتحقيق مآربهم التي لم يستطيعوا تحقيقها في الفترات الماضية. وعندما بدأت المشكلة والاحتكاك بين المواطنين والمظاهرين تم الدفع بعدد من عربات السيطرة على الشعب وحصل هناك اشتباك واطلاق نار.

وأضاف: الوحيدين الذين كانوا بدون سلاح في الوحدات الامنية، فالمعتصمون بعضهم كان معهم سلاح وكذلك بعض المواطنين في الأحياء كما هي طبيعة كل يمني بعضهم معهم اسلحة في البيوت، ولأن الأجزاء متوترة حصل اشتباكات وحصل أن بعض المعتصمين حاولوا اقتحام بعض البيوت، فبعضهم اضطر لاستعمال السلاح الناري للدفاع عن منزله.. مشيراً إلى أن الاتهامات كانت جاهزة من قبل الاعلام المرغض حيث وجه الاتهام لعدد من الوحدات الامنية والعسكرية منها قوات الامن المركزي والحرس الجمهوري والحرس الخاص والامن النجدة والامن القومي.. بعض الوحدات لم تكن موجودة نهائياً مثل الحرس الجمهوري والحرس الخاص لكن التهم كانت جاهزة لاستهداف هذه الوحدات البطلة التي كان لها دور بطولية في الحفاظ على النظام والدولة والبلد ومكتسباتها.

وقال: الاعلام الخارجي كان جاهزاً لاستقبال هذه الدعاية والترويج لها.. بعد الحادث تواصلت مع النائب العام وطلبت منه معرفة ماذا حدث في موضوع الاجراءات القانونية كون الحملة كانت موجهة بالذات على الامن المركزي..

تعاوننا مع النيابة العامة والبحث الجنائي وتم القبض على عدد من المطلوبين وبعض الذين ارتكبوا الجريمة تم لقاء القبض عليهم من الشباب وتم تسليمهم الى الفرقة الاولى مدرع ولا نعلم عنهم شيئاً إلى الآن.. هناك تقصير بالاجراءات الامنية واجراءات النيابة.. ومن هنا اطالب

بنهب الممتلكات العامة والتقطع والقتل. وأضاف: كل الوحدات الامنية والعسكرية شاركت في مواجهة القاعدة، لكن المواجهة تحتاج الى جهد شعبي ورسمي وتكامل. الازمة اثرت على هذا الجانب ونأمل ان القوى السياسية تعي خطورة المماحكات السياسية وتأثيرها على هيبة الدولة.. هناك فرق بين معارضة نظام واسقاط الدولة وهيبتها، لان اسقاط الدولة وهيبتها يؤثر على المواطنين والدولة ولن يعيش المواطن بأمان ان كانت الدولة ضعيفة.. لذلك مواجهة القاعدة يجب ان تكون شعبية ورسمية وعلى كل المستويات العسكرية والامنية والسياسية والثقافية والتعليمية والتوعوية.. وللاسف الشديد هناك بعض

الهيكلية عبر لجنة مختصة بهذا المجال. الى جانب ان يتم ذلك بالتدريج من اجل الحفاظ على هذه الوحدات.. ويكون ذلك عبر خطة مدروسة للحفاظ على هذه الوحدات وامكاناتها ومعداتنا فبعض الوحدات خلال الازمة قامت بالتصرف بالمعدات والاسلحة.. فالهيكلية ليست الطريقة السهلة التي تخرج فيها النساء والاطفال وكبار السن ليطلقوا بهيكلية الجيش.. لا نعرف كيف اصبح النساء والاطفال يطلقون بهيكلية الجيش..

وأضاف: هذه الدعوات وراءها جهات مغرضة ونعرف ماذا يقصدون بهيكلية الجيش وهي لا تستهدف اشخاصا وانما هي مسئولية وطنية تحظى باهتمام محلي ودولي اما ما ينادى به هو في اطار عملية الاقصاء والمماحكات السياسية ولكل يعرف ذلك ولا يعير ما تنادي بها هذه الجهات أي اهتمام.

وفيما يخص المبادرة الخليجية التي خصت وزارة الدفاع بالهيكلية دون شمول وزارة الداخلية وسبب الحديث الدائر حول الداخلية أكد يحيى محمد عبدالله صالح: بعد توقيع الاتفاقية شكلت اللجنة العسكرية لتحقيق الامن والاستقرار وازالة التوترات لكن- لاسف الشديد- تواجه صعوبات كبيرة جدا في تنفيذ اهدافها الوطنية حيث لا تزال بعض العناصر القبلية المختلفة تتمرس في شوارع العاصمة وبعض الوحدات العسكرية لم تلتزم بهذه التوجيهات..

طبعاً هذا واضح لكل الناس التي تعرف ان هذه الجهات هي اسباب التوتر في البلد ولم تستوعب اننا تجاوزنا هذه المرحلة وان هناك المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية التي اصبحت اتفاقية دولية تحت اشراف دولي واي خروج عنها ومحاولة التلاعب سيدخل هذا الطرف في مواجهة مع المجتمع الدولي فهم لم يستوعبوا لانهم ما زالوا يعيشون فترة ما قبل توقيع الاتفاقية وعليهم ان الازمة التي بدأت قبل عام- وأنا اقول ازمة لان هذا هو تصنيف مجلس الامن والمجتمع الدولي بأنها ازمة واعترف بها بأنها ازمة.. وما عدا هذا الكلام غير صحيح الا لمن يعيش بالخيال والوهم وعلى الواهمين أن يستيقظوا..

وفيما إذا كان هناك اختلاف بين وجهات النظر الهيكلية والأمريكية والأوروبية حول إعادة الهيكلة أشار العميد يحيى محمد عبدالله صالح: هيكلية الجيش مسئولية وطنية يمنية بحتة، ولا يحق لأي جهة التدخل فيها إلا لغرض المساعدة وبطلب يميني فقط..

وعن اشاعات الشارع حول محاولات اغتيال العميد يحيى صالح، أجاب: كل من تنسب القوات المسلحة والأمن عند انتسابهم لهذه القوة العسكرية والأمنية يصبح مشروع شهيد.. لهذا فعند انتسابنا لهذه المؤسسات سجلنا أنفسنا مشروع شهداء لهذا الوطن.. لذلك لا تخيفنا هذه الاقويل والتهديدات وقد تعرضت القيادة السياسية لمحاولة اغتيال ولن نكون اهم منهم وكلنا فداء للوطن..

بالجريمة وتقديمهم للعدالة.. القاعدة من فوضها واعطاها الحق بأن تتحدث باسم الشعب وتنقتم!! وهذا يندرج في اطار الاكاذيب التي درجت القاعدة عليها وتدعي انها تدافع عن الناس وهي اول ومعيشتهم.

وأشار إلى أن قوات الامن المركزي مع عدد من الوحدات تشارك في مواجهة القاعدة حيث يوجد للامن المركزي قوات في أبين ورداع لمواجهتها وهناك بعض التصريحات الصحفية التي تتحدث اين قوات مكافحة الارهاب.. فقوات مكافحة الارهاب هي لمواجهة القاعدة على نطاق محدود لكن تواجد القاعدة الآن اصبح على مستوى كبير منتشر في اكثر من محافظة وهذا يحتاج الى تدخل الجيش وقوات اكبر وتعاون المواطنين والى وحدة وطنية شاملة من كل القوى السياسية والشعبية لمواجهة تنظيم القاعدة، فهو لم يعد كما كان قبل اكثر من سنة واصبح يشكل خطورة كبيرة على الدولة والوطن والمواطن.

المفروض ان الكل يشترك مع الدولة في مواجهة القاعدة لانها خطر على الكل وتستهدف الجميع وهي منظمة اراهبية لا ترحم ولا تؤمن بالأخر ولا بالديمقراطية ولا بالتعايش وهي تريد تحقيق اهدافها فقط بالعودة بالناس الى القرون الماضية والحياة البدائية وكل ما يذكر منهم هي مجموعة اكاذيب وتضليل للبسطاء.

وحول تواعد القاعدة بالانتقام لضحايا يوم ١٨ مارس قال رئيس أركان الأمن المركزي: القاعدة ليست مخولة ولا الجهة التي تحدد ذلك، فمن فوضها ومن تنظيم هذا الاعتصام السلمي المطالب بالحقوق وتنقتم..!! هناك جهات رسمية وقضائية هي المسؤولة عن تحديد من قاموا

من يقتلهم.. أما بشأن هيكلية الجيش وسر تزامنها مع تزايد نشاط القاعدة وسر تبنيها من قبل جهات حزبية وقبلية قال العميد يحيى صالح: هيكلية الجيش مطلب مهم جداً وكانت الدولة قد سعت إلى إعادة هيكلة الجيش ومن ينادون الآن بإعادة هيكلة الجيش كانوا هم اول من عرقل إعادة الهيكلة.. هيكلية الجيش مطلب اساسي لكل القوات المسلحة والامن ومطلب شعبي على اساس ان تتم الهيكلة على اسس وطنية وعلمية وعسكرية وامنية وتتم عبر حصر القوى البشرية الفعلية للقوات المسلحة والامن والمعدات والامكانات والوسائل وتحديد التحديات الداخلية والخارجية وتوضع هذه الوحدات ونوعية تسليحها ويتم

مطالبتنا والإصغاء إلى مطالبنا ومعاناتنا. ولكن للأسف الشديد لم نلمس أي ترجمة عملية لها على أرض الواقع. ورغم تقديرينا لانشغال فخامة رئيس الجمهورية إلا ان الضرر قد مسنا مما اضطرنا إلى تنظيم هذا الاعتصام السلمي المطالب بالحقوق والذي سيستمر حتى رفع الظلم عنا، وأنقذنا من جبروت وطغيان قائد الفرقة الأولى مدرع وحتى تحقيق كامل مطالبنا المشروعة وفي مقدمة

مؤتمر عدن يدين الأعمال الإرهابية في المعلا ويطالب بالاصطفا

عبر المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه بمحافظة عدن عن إدانتهم واستنكارهم الشديدين للعمل الإرهابي الإجرامي الذي شهدته مديرية المعلا أمس الأول وأدى إلى خلق حالة من الهلع والفرع بين المواطنين الأمنيين.

مؤكد- في بيان له- أن هذا العمل يعكس نوازع العنف والتطرف والإرهاب لدى منفعديه من أنصار الشريعة ومن يقف وراءهم، ويستهدف المؤسسة العسكرية والأمنية والمواطنين الأبرياء، والتي ما كان لأولئك التماذي فيها لولا الأزمة السياسية التي انعكست بآثارها سلباً وأسهمت في خلق بيئة مناسبة لتلك العناصر للتحرك والتخطيط وتنفيذ جرائمهم الإرهابية.

وطالب فرع المؤتمر بعقد أبناء المجتمع بمختلف تكويناتهم- احزاباً وتنظيمات سياسية ومنظمات مدنية- بإدانة هذه الأعمال الإرهابية والوقوف صفاً واحداً لمواجهتها والمساهمة في إفضال أي مخطط من شأنه الإضرار بالسكينة العامة والنسيج الاجتماعي وإدخال المحافظة في دوامة العنف الذي لا تُحمد عقباه. وشدد المؤتمر على وحدة الصف والتآزر للتصدي للعصابات المارقة ووضع حد لها ولأعمالها الفحشاء التي تستهدف الجميع والحياة المدنية بمفهومها ومعناها الشامل.

مطالباً الأجهزة الأمنية والعسكرية الاضطلاع بمهامهم واجباتهم الوطنية.. داعياً الجميع إلى التفاف شعبي ورسمي للتصدي لتلك الأعمال الإرهابية الدخيلة على مجتمعنا وقيمنا.

أحزاب التحالف تدين جريمة قتل الأمريكي والاعتداء على منزل شوقي هائل

> دانّت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بمحافظة تعز الجريمة الإرهابية التي تعرض لها المواطن الأمريكي الذي يعمل في المعهد الاستاذ شوقي احمد هائل سعيد أنعم عضو المجلس المحلي بالمحافظة رئيس لجنة الشؤون المالية وكل مسلسل الاعتداءات التي تعرض له المدارس والمرافق الحكومية من قبل المليشيات المسلحة. وعبرت عن قلقها من استمرار صمت الجهات المختصة عن كل الجرائم التي ترتكب عبر الاستعانة بقيادات في حزب الإصلاح كما حدث من قبل المدعو المخلافي واعتداء مليشيات الإصلاح والفرقة على مدرسة أسماء وما نتج عنه من تداعيات.

مؤكد ان ذلك يحدث أمام صمت مخز من قبل الاجهزة الامنية والذي يتم عن التفاف واضح على المبادرة الخليجية والبتها التنفيذية المزمّنة. وطالبت الاجهزة الامنية بسرعة الكشف عن مرتكبي تلك الجرائم والقضاء القبيض عليهم وتقديمهم للعدالة لينالوا عقابهم العادل.

وأعربت أحزاب التحالف عن وقوفها الى جانب مدرسة أسماء وكل المؤسسات التي تتعرض لمثل تلك الاعتداءات، محذرين من مقبة الاستمرار في تلك الأعمال الاقصائية والانتقامية التي ستكون لها عواقب وخيمة على المجتمع.

المؤتمر يناقش برنامج تأهيل الكوادر السياسية مع المعهد الديمقراطي

> ناقش نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية بالمؤتمر عبدالواحد الشهلي مع وفد المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية (NDI) السبب برنامج تأهيل الكوادر السياسية في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الذي سينفذ المعهد الديمقراطي خلال الفترة القادمة ويستهدف القيادات الوسطية للأحزاب السياسية في اليمن وعلى رأسها المؤتمر الشعبي العام.

وأوضح نائب رئيس المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية مراد ظافر أن الدورات التي سيقمها المعهد تتضمن عرضاً لتجارب عدد من الدول في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لتحقيق الاستفادة الممكنة منها في بلادنا.

من جانبه أعرب نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية عن شكره لاهتمام المعهد بتأهيل كوادر المؤتمر ودعم وترسيخ النهج الديمقراطي في بلادنا، مؤكداً أن المؤتمر الشعبي العام حريص كل الحرص على ترسيخ التجربة الديمقراطية التي تعد منهاجاً واقعياً في أطرها وتكويناته الداخلية، مشيراً إلى الموقف العظيم لرئيس المؤتمر الشعبي العام زيدعرب علي عبدالله صالح الذي أصبح نموذجاً على مستوى المنطقة والعالم كأول رئيس عربي يتنازل عن السلطة ويسلمها لناخبه في انتخابات حرة ومباشرة جسدت التداول السلمي للسلطة في أبهى صورها.

تعهدوا بعدم رفع خيامهم إلا برحيل المنشق

ضباط وجنود الفرقة يطالبون المنشق علي محسن



المنطقة الشمالية والفرقة الأولى مدرع عن كافة الأضرار النفسية والمعنوية والمادية التي لحقتهم جراء بطش وممارسات المدعو علي محسن صالح الأحمر قائد الفرقة الأولى.. معلنين استمرار اعتصامنا السلمي الحضاري حتى تلبية كل ما ذكر آنفاً، والله المستعان..

صالح عن أحرار المنطقة الشمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع بتاريخ: ٥ / ٢٠ / ٢٠١٢م

ذلك إقالة المدعو/ علي محسن صالح الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع وتقديمه للمحاكمة لينال جزاءه العادل وليكون عبرة لأمثاله ممن خان الوطن والقسم العسكري وتربص بالشعب شراراً. مجددين مطالباتنا بصرف مرتباتنا والإفراج الفوري عن زملائنا المعتقلين في سجون الفرقة الأولى مدرع وإعادة من تم إقصاؤهم بسبب مواقفهم الوطنية إلى أعمالهم وتعويض منسبتي

رفع الظلم والتعسف الأخلاقي واللإنساني الذي مارسه ضدنا الطاغية السفاح/ علي محسن صالح الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع، وأصدرنا بياناً مختصراً تضمن أهم تلك المظالم والمطالب الحقيقية المشروعة. وهنا نسجل الشكر لفخامة المشير/ عبدربه منصور هادي-رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة- ووزارة الدفاع على تفهم

جدد جنود وضباط الفرقة الأولى مدرع التأكيد على أنهم سيواصلون اعتصامهم حتى إقالة الطاغية علي محسن الأحمر.. وكانوا قد نصبوا خيامهم في شارع الستين.. متعهدين عدم مغادرتهم إلا برحيل المنشق.. هذا وقد صدر بيان عنهم جاء فيه:

نحن ضباط وصف وجنود المنطقة الشمالية الغربية والفرقة الأولى مدرع نقوم بمسيرة سلمية